

تجديد التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وتوسيع نطاقه في السياقات الهشة: تعزيز مسارات زيادة التعاون من أجل تحقيق الأثر وتحديدها

1- مقدمة

1- يبلغ انعدام الأمن الغذائي الحاد ونقص التغذية المزمن مستويات قياسية في وقت تشهد فيه الموارد الإنسانية انخفاضا كبيرا. ووفقا لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2025، يتراوح عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بين 638 و720 مليون شخص، مسجلا بذلك زيادة بالمقارنة مع مستويات ما قبل الجائحة. ومن بين هؤلاء الأشخاص، ووفقا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2025، يواجه نحو 295 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في 53 بلدا. وفي 35 بلدا من هذه البلدان، تكررت أزمات الغذاء سنويا منذ عام 2016.

2- وفي إطار الميثاق الإنساني الجديد لمبادرة الأمم المتحدة 80، تُقر الأمم المتحدة بأهمية الموامة القوية بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لتعظيم أثرها الجماعي على الأمن الغذائي في السياقات الهشة، ولا سيما في إطار محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، بالاستناد إلى التعاون القوي القائم مع تحديد الفرص لمواصلة تعزيز الفعالية والكفاءة. وفي هذه الورقة، تبيّن منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق) وبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) الجهود المبذولة لتعزيز الإجراءات ومواءمتها في السياقات الهشة من أجل مكافحة الجوع والحد من الاحتياجات الإنسانية. ومن خلال هذه العملية، ستحدد الوكالات خطوات ملموسة على المستويين العالمي والقطري لتحقيق كفاءات تشغيلية وتعزيز التعاون الاستراتيجي.

3- وتهدف المنظمة والصندوق والبرنامج، من خلال هذه الجهود، إلى تعزيز تبادل البيانات والتحليل المشترك في إطار نظم البيانات القائمة وعملية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وإلى تحقيق كفاءات ملموسة ووفورات في التكاليف، والدفع قدما بعملية إعادة ضبط العمل الإنساني ووضع نُهج بقيادة محلية ومحددة السياق.

2- الوضع الراهن والدروس المستفادة

4- يتحقق التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المستويين العالمي والقطري، في مجموعة من المجالات المواضيعية والتشغيلية للمساعدة في تحويل النظم الزراعية والغذائية وتحقيق القضاء التام على الجوع. وقد وضعت المنظمة والصندوق والبرنامج طرق عمل مرنة ومحددة السياق لتحقيق نتائج مشتركة وأثر أكبر. وتشمل طرق العمل التحليلات المشتركة، والبرامج المشتركة والمنسقة، والمشاركة التعاونية في مجال السياسات. وفي الميدان، أكد التقييم المستقل المشترك للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لعام 2021 أن العمل الجماعي واقع يومي وسمّة ثابتة من سمات المشاركة العالمية لهذه الوكالات، وهو نابع من جوانب التكامل العريقة والالتزام المشترك بالدفع قدما بالأمن الغذائي والتحول الريفي والتنمية المستدامة.

5- وتسترشد شراكة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بمذكرة التفاهم بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لعام 2023، التي استندت إلى التقييم المشترك لعام 2021. ويسترشد التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في السياقات الهشة أيضا بمجموعة من الأطر والاستراتيجيات المحددة، بما في ذلك إطار التعاون في مجال القدرة على الصمود لعام 2015، والاستراتيجية المشتركة للعمل الاستباقي بين المنظمة والبرنامج (سبتمبر/أيلول 2023)، وخطة عمل الصندوق والبرنامج للفترة 2024-2027. وتشارك المنظمة والبرنامج في قيادة مجموعة الأمن الغذائي العالمي، التي تكفل تحديد أولويات الاحتياجات في الأزمات استنادا إلى الأدلة وتنسيق جهود الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمة والبرنامج معا بصورة مكثفة لقيادة نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، ويصدران من خلال الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية تقارير عالمية من قبيل التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية

الدروس المستفادة: مبادرة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن القدرة على الصمود في النيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال

في الفترة بين عامي 2017 و2023، نفذت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بصورة مشتركة برنامجا بتمويل من حكومة كندا لتعزيز القدرة على الصمود من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية. وفي النيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، استفاد هذا البرنامج من المزايا النسبية والأدوات والخبرات الخاصة بكل وكالة لتقديم مساعدة متكاملة ومحددة السياق، مع التركيز بقوة على المساواة بين الجنسين والتغذية.

وعلى الرغم من التحديات الاستثنائية التي فرضتها جائحة فيروس كورونا-19، مكن جهد منسق في عام 2021 المبادرة من إنجاز جميع الأنشطة المقررة تقريبا. وقد ظهرت ولاية كل منظمة بوضوح: فقد تولى البرنامج تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية ودعم إنشاء الأصول وسبل كسب العيش؛ وعززت المنظمة الإنتاج الزراعي القادر على الصمود في وجه المناخ وسبل كسب العيش وتمكين المجتمعات المحلية؛ وعززت استثمارات الصندوق منظمات المنتجين والوصول إلى الأسواق وحوكمة الموارد الطبيعية. وقد مكن هذا التقسيم الواضح للعمل، المدعوم بالتنسيق الحكومي والتخطيط المشترك، الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من تحقيق أقصى حد من التكامل مع تجنب الازدواجية. وفي ما يلي العناصر التي ساهمت في تحقيق هذا النجاح:

أطر مشتركة قوية للتصميم والأداء: وضحت نظريات التغيير المشتركة وأطر قياس الأداء الأدوار والمسؤوليات.

تكامل تشغيلي تعترف به المجتمعات المحلية: أشارت المجتمعات المحلية إلى أن الجمع بين النقدية والمساعدة الغذائية مقابل الأصول والتغذية المدرسية كان عاملا حاسما في تحقيق النجاح.

تعاون تكيفي في السياقات الهشة: عدلت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بصورة مشتركة طرائق التنفيذ استجابة لانعدام الأمن والجائحة، وبسّطت الأنشطة لضمان الاستمرارية وإنجاز النواتج المقررة.

تنسيق وتعلم قائمان على الأدلة: أتاح التحليل المشترك إلى جانب الرصد والتعلم المشتركين بين الوكالات تتبع النتائج وتكييف الأنشطة المتدنية الأداء وتعزيز التنسيق.

3- تسريع الإصلاح وتحقيق الكفاءات على المستويين العالمي والقطري في الأوضاع الهشة وأثناء الاستجابة لحالات الطوارئ

6- على الرغم من نجاح التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والحاصل التي حققتها هذه الوكالات معا، فإن التحسين والتصدي للتحديات الجديدة المقبلة واجب حتمي. ويسلط التقييم المشترك لعام 2021 الضوء على تحديات تشمل التداخل أو الازدواجية في الأدوار والتنافس على الموارد. ومع تقلص الميزانيات والضغط نحو تحقيق المزيد بموارد أقل، ينطوي هذا التداخل على خطر توليد ضغوط على المستوى القطري، ولا سيما أن البرنامج والمنظمة ووكالات أخرى ذات نماذج مماثلة لتعبئة الموارد تستقي من مسارات التمويل ذاتها. واستجابة لذلك، بذلت كل وكالة من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها جهودا لتوضيح التركيز الاستراتيجي لكل وكالة في أطرها الاستراتيجية.

7- وتعيد الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2026-2029 تركيز البرنامج على الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، مع التشديد على العمل الاستباقي وتمويل مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود. ويضعف البرنامج تركيزه على الحد من الاحتياجات الإنسانية وبناء الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود في الأماكن التي تواجه أكثر حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية تواترا، مع تعزيز النظم الوطنية. وتقلل الخطة الاستراتيجية للبرنامج صراحة التركيز على التنفيذ المباشر

للأنشطة المرتبطة بالثروة الحيوانية وإنتاج الأغذية (البذور والأسمدة) ومصائد الأسماك وغيرها من المجالات غير الأساسية، حيث سيعتمد البرنامج على شركائه بما في ذلك المنظمة والصندوق.

8- ويركز الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 على التحول نحو نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولا وقدرة على الصمود واستدامة من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياء أفضل، من دون ترك أحد خلف الركب. وتماشيا مع ذلك، يحدد النداء العالمي للمنظمة بشأن الطوارئ والقدرة على الصمود لعام 2026، وما يرتبط بذلك من خطط قطرية للطوارئ والقدرة على الصمود، مجالات التدخل المتوائمة مع الولاية الزراعية للمنظمة وتوقعات الأعضاء. وفي سياقات الأزمات، حيث تعتمد غالبية السكان على الزراعة في سبل كسب عيشها، تعمل المنظمة على حماية نظم إنتاج الأغذية واستعادتها من خلال تدخلات تشغيلية مناسبة التوقيت تركز على خبرتها التقنية. ومن خلال توفير مدخلات ودعم مكيفين محليا، بما في ذلك البذور والمساعدة في مجال الثروة الحيوانية والطرائق المستخدمة في إطار برنامج النقد Cash+، تمكن المنظمة المجتمعات المحلية من توقع الصدمات وتحقيق الاستدامة في الإنتاج وتعزيز القدرة على الصمود.

9- ويعمل الصندوق، بوصفه مؤسسة مالية دولية، مع الحكومات لتصميم وتمويل عمليات استثمارية يمكن أن تساهم في بناء قدرة النظم الغذائية على الصمود. وبالنسبة إلى الصندوق، تُعد المشاركة في السياقات الهشة من بين المجالات ذات الأولوية الثلاثة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق للفترة 2025-2027، مدعومة بنهج تشغيلي محدث يقوم على أربعة مجالات عمل: تشخيص الهشاشة والمخاطر، ونُهج البرمجة المراعية للهشاشة، والتوجيه والدعم التشغيليين القويين، والشراكات الاستراتيجية. ومن المهم الإشارة إلى أن الصندوق ليس منظمة إنسانية وليس مجهزا للاستجابة للاحتياجات الإنسانية. غير أن الصندوق مصمم هيكليا للعمل عند نقطة التقاطع بين التنمية طويلة الأجل والاستجابة السريعة للأزمات، مع التركيز على التعافي وإعادة البناء. وتتمثل إحدى مزايا نموذج الصندوق كمؤسسة مالية دولية في أن أدواته المالية على المستوى القطري تتمتع بالمرونة اللازمة لتعديل المخصصات. ويجمع ذلك بين القدرة على التنبؤ وإمكانية تكيف المشروعات عند ظهور صدمات لمعالجة الأولويات الناشئة. وخلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يعتزم الصندوق المشاركة في السياقات الهشة من خلال ركيزة القدرة على الصمود: من خلال تخصيص موارد مكرسة، وتعزيز القدرات التحليلية والتشغيلية، والشراكة مع المنظمة والبرنامج وجهات أخرى عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، والاستثمار في سبل كسب العيش الريفية الشاملة التي تعالج محركات الهشاشة وأبعادها ذات الصلة بمهمة الصندوق.

10- وتشكل هذه الخطوات المهمة الأساس لهذا المخطط الذي يشمل ثلاث عمليات مترابطة:

أ) **الإطار العالمي للكفاءات والأثر.** تستعرض الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها المجالات الكفيلة بتعزيز التعاون وتحديد الكفاءات التشغيلية التي تحسن الأثر المشترك. وسيُبنى على أوجه التكامل القائمة، مع تحديد فرص العمل المشترك وتعزيز الكفاءة (مارس/آذار - يونيو/حزيران 2026).

ب) **إطار التنفيذ على المستوى القطري.** تطبيقا للإطار العالمي، ستنفذ الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها عملية مرنة، قطرية المنطلق وقطرية القيادة، لتنفيذ هذه الاتفاقات وتحديد فرص إضافية لتحسين الكفاءة والأثر. وسيُنفذ هذا الإطار لمواءمة البرامج والعمليات المقبلة، مما يولد أثرا إضافيا ووفورات في التكاليف.

ج) **الرقابة على التنفيذ من جانب الإدارة العليا.** يجري القادة الرئيسيون في المنظمات عمليات استعراض دورية لضمان تحقيق الطموحات والدفع قدما بالتعاون على المستوى القطري بما يتماشى مع الأهداف المشتركة.

4- تعزيز التعاون القائم لتحسين الأثر الجماعي (مارس/آذار - يونيو/حزيران 2026)

11- في إطار الميثاق الإنساني الجديد لمبادرة الأمم المتحدة 80 (مسار العمل 3، حزمة العمل 2)، تعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على مواصلة مسؤوليات الوكالات في مجال الأمن الغذائي، بهدف تحقيق مزيد من الكفاءة والقدرة على التنبؤ والنتائج على نطاق واسع. وبالبناء على التعاون الذي جرى وضعه وتنفيذه من خلال مجموعة الأمن الغذائي العالمي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، ستعزز الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مشاركتها الجماعية في السياقات الهشة

والمتأثرة بالنزاعات من خلال التحديد الواضح للتركيز النسبي لكل وكالة، وتعزيز أوجه التآزر التشغيلية، ووضع أولويات مشتركة محددة الأهداف.

مجالات التركيز

- 12- تساهم كل وكالة بقدرات متميزة ومتكاملة في التصدي لانعدام الأمن الغذائي في السياقات الهشة.
- 13- ويتمثل الدور الأساسي للمنظمة في السياقات الهشة في حماية النظم الزراعية والغذائية وسبل كسب العيش القائمة على الزراعة واستعادتها، بما يمكن الأسر من الحفاظ على إنتاج الأغذية وإدراج الدخل أو استعادتهما من خلال دعم موجه للمحاصيل والثروة الحيوانية ومصادر الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات والحراثة الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية. واستنادا إلى حضورها الميداني العريق وشراكاتها المحلية الموثوقة، تقدم المنظمة تدخلات زراعية مناسبة التوقيت لإنقاذ الأرواح وبناء القدرة على الصمود قبل الأزمات وأثناءها وبعدها. ويشمل ذلك الدعم السريع لإنتاج الأغذية المحلي والإنذار المبكر الخاص بالزراعة وتحليل المخاطر والعمل الاستباقي لحماية نظم إنتاج الأغذية من الصدمات. ويقدم البرنامج مساعدات غذائية ونقدية وتغذوية طارئة على نطاق واسع، بما في ذلك المساعدة غير المشروطة والمشروطة (مثل الغذاء والنقد مقابل الأصول)، مدعومة باستعداد قوي وعمل استباقي للاستجابة للصدمات بسرعة. وتمكن قدرات البرنامج الواسعة في مجال سلسلة الإمداد واللوجستيات من تنفيذ العمليات في البيئات العالية المخاطر. وفي الوقت نفسه، يساعد البرنامج في الحد من الاحتياجات المتكررة من خلال تعزيز القدرة على الصمود عبر برامج مملوكة وطنيا ومجتمعية ومتكاملة تدعم سبل كسب العيش وتبني الأصول الإنتاجية وتعيد تأهيلها وتوسع الوصول إلى خدمات مثل معلومات الطقس والتمويل الشامل والتغذية؛ مع دعم برامج الحماية الاجتماعية الوطنية، بما في ذلك الوجبات المدرسية.
- 14- والصندوق هو الوكالة المتخصصة في الأمم المتحدة والمؤسسة المالية الدولية الوحيدة المكرسة حصرا للحد من الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي من خلال الزراعة والتنمية الريفية. ويعمل الصندوق مع الحكومات والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص لدعم السياسات والبرامج الوطنية التي تركز على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من السكان الريفيين. ويقدم الصندوق قروضا ومنحا متوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية، مستخدما أدوات تمويل مبتكرة لتعزيز الأسواق الريفية وتوسيع الوصول إلى التمويل ووضع سلاسل قيمة شاملة للجميع.

تعاون مبني على آليات تنسيق عريضة

- 15- على المستوى القطري، يستند التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها إلى نظم التنسيق الإنساني والإنمائي القائمة لمواءمة الأولويات وتجنب الازدواجية وضمان تقديم دعم متنسق للسكان المتضررين من الأزمات. وتوفر هذه الآليات حيزا مشتركا للتحليل والتخطيط وصنع القرار، مما يمكن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من العمل انطلاقا من فهم مشترك للاحتياجات وتصميم تدخلات تكاملية. ومن خلال هذه المنصات، تجري الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بصورة مشتركة تقييمات الاحتياجات وتحلل الاستجابات وتنسق البرامج. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إجراء تقييمات مشتركة للأمن الغذائي أثناء الأزمات المفاجئة، ووضع خطط مشتركة لسبل كسب العيش والمساعدة الغذائية في إطار خطط الاستجابة الإنسانية، والاتفاق على تدخلات تسلسلية في الخطط التي تركز على القدرة على الصمود.
- 16- وتتعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أيضا مع الشركاء الوطنيين والمنظمات المحلية لتعزيز التنسيق في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وعلى مستوى أكثر استراتيجية، تدعم هذه الوكالات توليد الأدلة المشتركة ورصد المخاطر والدعوة المنسقة بشأن محركات انعدام الأمن الغذائي. وتشمل الأمثلة على ذلك المساهمة المشتركة في نشرات الإنذار المبكر الوطنية أو الإقليمية، ومواءمة محفزات العمل الاستباقي، وتقديم رسائل موحدة إلى الحكومات والجهات المانحة أثناء أزمات الغذاء الرئيسية. ومن خلال مواءمة الخطط المتعددة السنوات والتلاقي في المناطق الجغرافية ذات الأولوية، تساعد الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في ربط مساعدات الطوارئ بجهود القدرة على الصمود وبناء السلام الأطول أجلا، بما يضمن أن تكون هذه الإجراءات متأزرة ومستجيبة للاحتياجات المتغيرة.

المجالات ذات الأولوية للعمل المشترك

- 17- سعياً إلى الوصول بالأثر إلى أقصى حد وتعزيز التموضع الجماعي، ستعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها على تحقيق مجموعة من الأولويات الاستراتيجية التي يحقق فيها التعاون فائدة واضحة:
- الدعوة إلى فرص التمويل التكميلي، بما في ذلك التعبئة المشتركة للموارد من جانب المنظمة والبرنامج، والمقترحات الموحدة بشأن الأزمات الرئيسية، وفرص التمويل المشتركة للبرامج المتوائمة مع محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.
 - الدعوة المنسقة لإبراز المسائل المتعلقة بأزمات الغذاء، وتعزيز حماية النظم الزراعية والغذائية في حالات النزاع، والتأثير في عمليات السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
 - تبادل البيانات والتحليل المتكامل، بما في ذلك الإنذار المبكر ورصد المخاطر والمساهمات المشتركة في المنتجات التحليلية الرئيسية في إطار الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية.
 - العمل الاستباقي، بالاستناد إلى المحفزات المشتركة والبرمجة المتكاملة وقدرات التنفيذ التكميلية للتخفيف من آثار الصدمات.
 - تعزيز منظور النظم الزراعية والغذائية، بما يضمن مواءمة إجراءات الطوارئ والتعافي والقدرة على الصمود مع أهداف التحول الطويل الأجل ومعالجة المحركات النظامية للهشاشة.

5- إطار التنفيذ على المستوى القطري: تسريع المواءمة والتعاون لتحقيق أثر مشترك

18- استجابة للتسارع في وتيرة أزمات الغذاء في السياقات الهشة، ستستخدم المنظمة والصندوق والبرنامج الإطار العالمي المبين أعلاه لاتباع نهج أكثر تنظيماً في مجموعة مختارة من البلدان ذات الأولوية، وتحقيق هدف مبادرة الأمم المتحدة 80 المتمثل في مواءمة مسؤوليات الوكالات لتحقيق مزيد من الكفاءة والقدرة على التنبؤ والنتائج على نطاق واسع. وستستفيد الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها من أوجه التعاون الثنائي أو الثلاثي القائمة، مثل خطة العمل المشتركة بين الصندوق والبرنامج بشأن السياقات الهشة، واستراتيجية العمل الاستباقي المشتركة بين المنظمة والبرنامج، ومجموعة الأمن الغذائي العالمي، والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وإطار الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها بشأن القدرة على الصمود. وستنفذ هذه الوكالات عملية مرنة وذات طابع عملي تعزز العمل المتسق والقيادة على المستوى القطري، وتدعم الكفاءة والأثر، وتضمن أن يسترشد التعاون أولاً وقبل كل شيء بالأدلة وبقيمة مضافة واضحة. ومن خلال هذه العملية، ستعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها على تحقيق كفاءات تشغيلية محسنة ومواءمة أكبر على المستوى القطري، على النحو المبين في الأطر الاستراتيجية والبرامجية القطرية لكل منها.

19- ويستند التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها إلى الولاية والنماذج التشغيلية المميزة لكل منظمة، بما في ذلك شبكة من الشركاء الوطنيين. فاستثمارات الصندوق ونموذج التنفيذ الذي تقوده الحكومات، وولاية المنظمة في تقديم المساعدة الزراعية المتخصصة في سياقات الطوارئ والتنمية فضلاً عن التوجيه المعياري والسياساتي المعزز بحضورها الميداني القوي، والولاية المزدوجة للبرنامج في مجال المساعدة الغذائية وقدراته الميدانية، كلها عوامل تحدد ما ستقدمه كل وكالة.

الخطوة 1: اختيار البلدان

20- انطلاقاً من قائمة أولوية للبلدان - ولا سيما بؤر الجوع - التي تتيح إمكانات كبيرة للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها لتحقيق أثر مشترك كبير، ومع مراعاة المواءمة مع الطلب القطري في حالة الصندوق في ما يتعلق بالتعاون بين هذه الوكالات، ستضع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها قائمة مختصرة تضم ما يتراوح بين 5 و10 بلدان في عام 2026 استناداً إلى معايير واضحة (انظر الإطار 1)، وتتشاور الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها مع الأفرقة الإقليمية والقطرية لضمان الملكية الكاملة وقيادة عملية تحديد الأولويات، مع الاستفادة من المبادرات الجارية. ثم سنعمل في كل بلد مختار على إجراء عملية مواءمة تعاونية قوية تعزز البرمجة المشتركة أو المتوائمة استناداً إلى نقاط القوة التكاملية لكل وكالة.

الإطار 1: اختيار البلدان

القائمة الأولية للبلدان (بؤر الجوع)	معايير اختيار البلدان
<p>مثيرة لأشد درجات القلق (سكان يواجهون أو معرضون لخطر الجوع الكارثي/المجاعة - المرحلة 5 وفقا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق):</p> <p>هايتي، ومالي، ودولة فلسطين (قطاع غزة والضفة الغربية)، وجنوب السودان، والسودان، واليمن</p> <p>مثيرة لقلق شديد جدا:</p> <p>أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار، ونيجيريا، والصومال، والجمهورية العربية السورية</p> <p>بؤرة جوع (مخاطر متصاعدة):</p> <p>بنغلاديش (الروهينغيا)، وبوركينا فاسو، وتشاد، وكينيا</p>	<ul style="list-style-type: none"> • البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة ومناطق انعدام الأمن الغذائي الحاد المتكرر والعبء الكبير لسوء التغذية الحاد مع احتياجات إنسانية كبيرة وفرصة للانتقال من المساعدة الطارئة إلى بناء القدرة على الصمود في الأجل الأطول. • البلدان الواردة في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية وتقارير بؤر الجوع المشتركة بين المنظمة والبرنامج. • الموامة القوية مع أطر السياسات الحكومية والملكية القطرية والموافقة الكاملة. • حضور كبير للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، مما يتيح تكاملا حقيقيا في الأدوار والقدرات. • توقيت دورات تخطيط برامج الوكالات واستراتيجياتها بما يتيح الموامة الهيكلية الأطول أجلا. • بالنسبة إلى الصندوق: الموامة مع الطلب الحكومي على التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في سياق البرنامج القطري. • البلدان ذات الأولوية/محل التركيز لدى الأفرقة العاملة المعنية في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80.

الخطوة 2: الموامة القطرية لتحقيق نتائج مشتركة باستخدام نهج نظمي

- 21- تعمل الوكالات الثلاث جميعها في إطار عمليات وأطر تخطيط استراتيجي راسخة، بما في ذلك أطر البرمجة القطرية للمنظمة وخططها القطرية للطوارئ والقدرة على الصمود، والخطط الاستراتيجية القطرية للبرنامج الموافق عليها من المجلس التنفيذي، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق أو، في السياقات الهشة في أغلب الأحيان، مذكرات الاستراتيجية القطرية. وبالبناء على التحليلات المشتركة والمشاورات مع الحكومات والشركاء، ستعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على تحسين موامة هذه العمليات لتحديد كيفية مساهمة كل وكالة في إجراءات استراتيجية مشتركة تدعم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وتحقيق أثرا أكبر.
- 22- وستستخدم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها هذه العملية لموامة استراتيجياتها من أجل ضمان استناد خططها الطويلة الأجل في كل بلد إلى رؤية مشتركة لتحقيق أثر أكبر معا وأن تُحدَّث وفقا لها. وستعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مع الأفرقة القطرية بما يتسق مع آليات التنسيق الراسخة، مع إيلاء المراعاة للمتطلبات المحددة التي يفرضها السياق في كل بلد. وبلاستفادة من هذه الموامة المحسنة، ستواصل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها إجراء تحليل مشترك لديناميات الجوع وسوء التغذية ومحركاتهما، ووضع أولويات استراتيجية مشتركة أو أطر نتائج مشتركة، وموامة التنفيذ حيثما كان ذلك أكثر أهمية.

الإطار 2: المبادئ التوجيهية للتعاون في السياقات الهشة والأزمات

- يركز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المستوى القطري على أولويات الحكومات والقيادة القطرية، ويتواءم مع عملية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واستراتيجيات أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وأولوياتها واحتياجاتها في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.
- سيسعى التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، بحسب ولاية كل منها، إلى دعم الانتقال من الإغاثة الإنسانية إلى التنمية الشاملة في أوضاع الأزمات، من خلال تطبيق نهج مستمر وطويل الأجل لبناء القدرة على الصمود.
- ستعمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في نطاق ولاياتها التكاملية ونقاط قوتها التي يعزز كل منها الآخر.
- تُطبَّق الأدوار في جميع الحالات استنادا إلى الميزة النسبية والسياق القطري، بما يضمن المرونة في التنفيذ في مختلف السياقات.
- ستدعم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها الاستراتيجيات والبرامج المتصلة بأهداف مشتركة، وستسرع التعاون الفعال من خلال برامج مشتركة أكثر منهجية.
- يتم ضمان القيادة والملكية المحلية والوطنية بما يتواءم مع ولاية كل وكالة من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وتعزز جميع الاستثمارات قدرات أصحاب المصلحة المحليين ولا سيما الحكومات والمؤسسات المحلية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.
- تحدد الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها الكفاءة من حيث التكلفة وتعززها في جميع مجالات تعاونها.

الخطوة 3: البرمجة المشتركة أو المتوائمة وفرص التمويل التكاملية والتنفيذ

23- ستمثل إحدى الحصائل الملموسة للخطوة 2 في وضع خارطة طريق لتحديث الخطط القطرية ذات الصلة حيثما كان ذلك مناسباً، فضلا عن تحديد مبادرات ومقترحات مشتركة محددة ستسعى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها إلى تحقيقها معا. وستضع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها خططا انتقالية، بحسب ما تقتضيه الحاجة، من أجل ضمان استخدام أكثر النماذج التشغيلية كفاءة، مع المراعاة الواجبة لاختلاف نماذج العمل لدى كل منها. وتطلعا إلى المستقبل، ستستمر البرمجة المشتركة أو المتوائمة، ولكنها ستظل موجهة ومركزة على السياقات ومجالات العمل التي توفر فيها مزايا واضحة - وسيستمر تطبيق النماذج الناجحة التي حددتها التقييمات الأخيرة.

الخطوة 4: الدعم الاستراتيجي

24- حيثما تكون الحاجة أشد وتُحدَّد الأولويات بصورة مشتركة، سيبسّر فريق من كبار موظفي الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها عمل فرقة عمل مشتركة للمواءمة. وستعمل هذه الأفرقة مع قيادات الأفرقة القطرية، بالتعاون مع الحكومات والشركاء، لتحديد كيفية مواءمة كل وكالة لبرامجها وتخطيطها لتحقيق أثر جماعي أكبر، وتحديد الأولويات الجغرافية المتداخلة والتكامل البرامجي.

الإطار 3: الاستفادة من تحليل النظم الزراعية والغذائية لمضاعفة الأثر في حالات الطوارئ

ستستخدم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها التحليلات المشتركة للنظم الزراعية والغذائية بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والشركاء الآخرين لفهم ديناميات انعدام الأمن الغذائي الحاد في المناطق الجغرافية التي يتداخل فيها انعدام الأمن الغذائي المتكرر والأزمات الممتدة والصدمات وعوامل الإجهاد المتكررة ونقاط الضعف النظامية، فضلا عن تحديد نقاط التأثير لمعالجة المحركات الكامنة والمباشرة لانعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن خلال ضمان أن تتجاوز التحليلات الأعراض الفورية لتحديد المحركات الهيكلية والمترابطة لانعدام الأمن الغذائي، ستهيئ الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أساسا أقوى لتحديد كيفية ترتيب تسلسل إجراءات كل وكالة وبناء بعضها على بعض وصياغة إجراءات مشتركة حيثما يكون ذلك فعالا لتعزيز التكامل على امتداد محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولا سيما في الأزمات الممتدة التي تشهد مستويات مرتفعة ومتصاعدة من انعدام الأمن الغذائي الحاد وفي السياقات التي تنتقل من المساعدة الإنسانية إلى التعافي.

25- ويعمل الصندوق، بوصفه مؤسسة مالية دولية، مع الحكومات لتصميم وتمويل عمليات استثمارية يمكن أن تساهم في بناء قدرة النظم الغذائية على الصمود، فضلا عن التصدي لتحديات محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، بحسب السياق. ويكون التعاون مع المنظمة والبرنامج في هذا الإطار في العادة غير مباشر وبقيادة حكومية: إذ يمكن للسلطات الوطنية أن تختار إشراك إحدى الوكالتين أو كليهما كشريك تقني في الاستثمارات الممولة من الصندوق أو كمنفذ خارجي، حيثما يكون ذلك مناسباً. وتخضع هذه الترتيبات لنموذج استثمارات الصندوق ونظمه وإجراءاته، ويحركها طلب الحكومات. وفي إطار عمليات تصميم المشروعات ولدعم المواءمة، سيواصل الصندوق التشاور مع نظرائه في المنظمة والبرنامج.

الخطوة 5: المساءلة المتبادلة والمتابعة

26- استناداً إلى نتائج عملية المواءمة المشتركة الموثقة في مخطط التعاون القطري، ستعطي قيادة كل وكالة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية الأولوية لإجراءات متابعة محددة وستعالج ما ينشأ من تضارب بسبب التحديات المحتملة. وستعقد اجتماعات متابعة مقتضبة، ولكن منتظمة كل ستة أشهر مع قيادات الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها (على مستوى المديرين أو ما يعادله، بحسب هيكل كل منظمة) لضمان استمرار الدعم لتسريع الإجراءات المتوائمة وتمكين الإدارة التكيفية. وأخيراً، ستواصل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها عمليات التعلم المشترك وتبادل الأدلة على نحو منهجي لتحسين الإدارة التكيفية.

6- الخطوات المقبلة والجدول الزمني

الجدول الزمني	الخطوات المقبلة
من مارس/أذار إلى أبريل/نيسان	1- استعراض البلدان ذات الأولوية واختيارها
من مارس/أذار إلى يونيو/حزيران	2- وضع إطار المواءمة والاختصاصات، بما في ذلك إجراء تحليل متعمق لدورات التخطيط الحالية، والتحديات التشغيلية، ومجالات التداخل
من يونيو/حزيران إلى ديسمبر/كانون الأول	3- إجراء عملية مواءمة في ما يتراوح بين 5 و7 بلدان